الأمم المتحدة

E/C.19/2011/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 February 2011
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة العاشرة
نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة توصيات المنتدى الدائم

المعلومات الواردة من الدول بشأن معالجة توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

مذكرة من الأمانة

موجز

يتضمن هذا التقرير تجميعا للردود الواردة من الدول على الاستبيان بشأن جميع الإجراءات المتخذة أو المقرر اتخاذها لمعالجة وتنفيذ توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ويمكن الاطلاع على الاستبيان والردود الكاملة الواردة من الدول على موقع المنتدى الدائم التالي: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/session_tenth.html.

* E/C.19/2011/1.

180311 170311 11-24422 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – استلم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية حتى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١ ردوداً خطية على الاستبيان الذي أعده لغرض دورته العاشرة من كل من إكوادور، وبوركينا فاسو، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وسلفادور، وسويسرا، وشيلي، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية. وقدمت هذه الدول أيضا نظرة شاملة عن حالة الشعوب الأصلية في بلدانها. وبذلت مؤخراً كل من إكوادور وبيرو جهودا من أجل بناء مجتمع متعدد الثقافات، وعلى الرغم من أنهما قدما معلومات عن المجموعات الإقليمية بالإضافة إلى الشعوب الأصلية، يشير هذا التقرير إلى القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية فقط. ويمكن الإطلاع على الردود الواردة من الدول على الموقع الشبكي للمنتدى الدائم التالي: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/session_tenth.html.

٢ – وأشارت العديد من الدول إلى التزامها بالنهوض بجميع المواطنين والثقافات وكذلك بضرورة القضاء على التمييز ضد الجماعات المهمشة داخل المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية. وفي معظم الحالات، تتضمن الدساتير الوطنية ضمانات واسعة النطاق لكفالة تطبيق حقوق الإنسان بشكل موحد على جميع المواطنين، كما هو الشأن في حالة سويسرا. وفي إكوادور، اعترف دستور عام ٢٠٠٨، الذي يقر بأن إكوادور دولة متعددة الثقافات ومتعددة القوميات، بحقوق الشعوب الأصلية وبالقوميات الأخرى. والمقصود بهذا الاعتراف هو إتاحة نهج أكثر شمولية لجميع الإكوادوريين، ببناء شكل جديد من التعايش قائم على التنوع الثقافي في وئام مع أُمَّنا الأرض، وذلك من أجل تحقيق الرفاه في الحياة(Sumak Kawsay) . وفي هذا السياق، حددت الجمعية الوطنية في إكوادور يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ''يوم التعدد الثقافي وتعدد القوميات'' تكريما لزعيم الشعوب الأصلية، ترانزيتوا أماغوافيا، بمناسبة عيد ميلاده. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، سنت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات دستورها الجديد، الذي يكفل المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية في بناء دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٣ – وتختلف هوية الشعوب الأصلية من بلد إلى آخر وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وشيلي، وإكوادور، والسلفادور، وبيرو، والولايات المتحدة توجد شعوباً أصلية محددة الهوية بينما لم تعلن بوركينا فاسو رسمياً إطلاقاً أن الطوارق شعب أصيل. وفي الوقت نفسه، تعتبر بوركينا فاسو الطوارق من بين سكانها واصفة إياهم بأنهم ينتمون إلى البربر الرّحل الذين يعيشون في وسط الصحراء وعلى حدود منطقة الساحل. وترى بوركينا فاسو أن البربر شعوباً أصلية في الجزائر والمغرب. وتوجد في بوركينا فاسو منظمة يطلق عليها اسم

''تنهينان'' تعمل من أجل النهوض بالنساء الرحل، ما فتئت تقوم بدور الجهة المدافعة عن السكان الأصليين في بوركينا فاسو في المحافل الدولية. ومن ثمة، هناك اعتراف بوجود شعوب أصلية في أفريقيا وأماكن أخرى وبالتالي الالتزام بتعزيز حقوقها والدفاع عنها. ولا يوجد في سويسرا شعوب أصلية على النحو المعرف في مجتمعات ما قبل الاستعمار على الرغم من وجود جماعات أقلية في البلد. ومع ذلك فإنها تدعم الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها. أما النيجر فلم تشر في تقريرها بشكل محدد إلى الشعوب الأصلية.

٤ - وقدمت الدول معلومات عن المبادرات الحديثة الرامية إلى معالجة قضايا الشعوب الأصلية. فقد أشارت الولايات المتحدة إلى إعلان الرئيس أوباما في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بأن الولايات المتحدة قد غيرت موقفها وأنها تؤيد الآن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويمكن الاطلاع على بيان مفصل أكثر لتأييد الحكومة الأمريكية لإعلان الأمم المتحدة على موقعها الشبكي[(١)]. وفي التاريخ نفسه، أعلنت حكومة الولايات المتحدة، في مؤتمر القبائل في البيت الأبيض، أنها تعمل من أجل تعزيز علاقتها مع القبائل الأمريكية الأصيلة. وقامت الحكومة والمسؤولين عن الشؤون القبلية، في إطار الجهود المبذولة، بوضع استراتيجية شاملة للمساعدة على مواجهة التحديات التي تعترض المجتمعات المحلية الأمريكية الأصيلة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أنشأت حكومة بيرو إدارة لشؤون العلاقات بين الثقافات داخل وزارة الثقافة، بهدف تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وإعلان الأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عُقد المؤتمر الأول الوطني للشعوب الأصلية في السلفادور. وافتتح رئيس السلفادور، موريشيو فيونيس كارتاخينا المؤتمر واعتذر للشعوب الأصلية في السلفادور عن الضرر الذي كان لحق بها خلال العقود الخمسة الماضية وذكر أنه سينهي رسمياً اعتباراً من ذلك اليوم الإنكار التاريخي لتنوع الشعوب ويعترف بأن السلفادور مجتمع متعدد الإثنيات ومتعدد الثقافات.

ثانيا - الرد على توصيات الدورة التاسعة للمنتدى الدائم

٥ - نصت إحدى التوصيات الصادرة عن الدورة التاسعة للمنتدى على أن تُقرّ الولايات المتحدة وكندا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٠، غيرت كلتا الدولتين موقفهما السابقين وأصبحتا الآن تؤيدان الإعلان[(٢)]. وذكرت الولايات المتحدة

(١) انظر http://www.state.gov/documents/organization/153223.pdf.

(٢) انظر: E/2010/43 - E/C.19/2010/15 ، الفقرة ١٦.

أيضا أن العديد من الأولويات التي حددها زعماء القبائل الأمريكية الأصيلة في مؤتمر القبائل المعقود في البيت الأبيض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مطابقة للتوصيات التي قدمها المنتدى الدائم في دورته التاسعة والدورات السابقة.

٦ - وأوصى المنتدى الدائم بأن توفر الدول ومنظومة الأمم المتحدة المساعدة السياسية والمؤسسية والمالية، وفقاً لأحكام المادة ٤٢ من الإعلان، وذلك لدعم جهود الشعوب الأصلية حتى تتمكن من تعزيز أنماطها الإنمائية ومفاهيمها المتعلقة بالعيش الكريم[٣]. وفي الدورة التاسعة شاركت بوركينا فاسو في المنتدى لأول مرة وذكرت أن ذلك دليل على اهتمام البلد بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها. وذكرت أيضا أنها سنت قوانين تتيح للسلطات المحلية (البلديات والمناطق) إمكانية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والمشاركة في التخطيط الإقليمي. وتشمل هذه القوانين جميع مواطني بوركينا فاسو وكذلك الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم من الشعوب الأصلية.

٧ - وفي بيرو تقدم الحكومة الدعم السياسي والمؤسسي والمالي للشعوب الأصلية عملا بأحكام المادة ٤٢ من إعلان الأمم المتحدة، وذلك لتمكينها من إرساء أنماطها الإنمائية ومفاهيمها وممارساتها المتعلقة بالعيش الكريم. وفي عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ نظمت الحكومة سلسلة من الأنشطة الإقليمية على نطاق واسع بمشاركة المنظمات الوطنية والإقليمية للشعوب الأصلية لتحديد القضايا ذات الأولوية وتحديد أفكار لمشاريع وأنشطة (مثل سندات ملكية الأرض) لتحقيق التنمية المراعية لهوية الشعوب الأصلية. وقامت الحكومة أيضا بتجميع مجموعة من المشاركات تعتبر مساهمة رئيسية من أجل وضع سياسة وطنية مقترحة بشأن إشراك جميع الثقافات والفئات الاجتماعية. ومن المتوقع أن تشترك الشعوب الأصلية في وضع هذه السياسة وأن ترفع عملية الهيكلة هذه قضايا الشعوب الأصلية إلى أعلى المستويات السياسية وتزيد من قدرة الحكومة على اتخاذ الإجراءات. وفي قطاع التعدين والطاقة، وافقت الحكومة على مرسوم طوارئ في آذار/مارس ٢٠١٠ لتمكين الحكومات الإقليمية من الحصول على الإتاوات والرسوم لفائدة المجتمعات المحلية الريفية والأصلية الخاضعة لولاياتها القضائية. ومنذ عام ٢٠٠٦، ما فتئت وزارة الطاقة والتعدين تدعم إنشاء صندوق يطلق عليه اسم ”برنامج التعدين من أجل التضامن مع الشعب“، وذلك لتمكين الشركات، بالتنسيق مع الشعوب الأصلية، من إنشاء مشاريع التنمية المحلية من أجل القضاء على الفقر.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

٨ - وأوصى المنتدى الدائم وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمانحين بتشجيع ودعم العمليات الإنمائية التي تقودها وتنفذها منظمات نساء السكان الأصليين، وذلك عملا بأحكام المادتين ٣ و ٣٢ من الإعلان، بما في ذلك القيادة والقدرات، وبناء المدارس، وإنشاء الصناديق التي تديرها نساء السكان الأصليين بأنفسهم[٤]. وفي بيرو، أعربت وزارة الشؤون الثقافية المشتركة عن الاهتمام في تنفيذ مشاريع مشتركة مماثلة مع منظمات الشعوب الأصلية.

٩ - وأوصى المنتدى الدائم بأن تدرج الدول الهوية الإثنية في الإحصاءات الحيوية وسجلات الصحة، وتخصص المزيد من الأموال للخدمات المشتركة بين الثقافات لكفالة وصول المرأة الأصلية إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية التوليد في الحالات الطارئة، وتنظيم الأسرة الطوعي، والقابلات المدربات عند الوضع، وتعزيز دور القابلات التقليديات وتوسيع نطاقه[٥]. ونفذت وزارة الصحة في بيرو سياسات من اجل توسيع نطاق الخدمات الصحية المشتركة بين الثقافات المقدمة للمرأة والطفل في منطقة أمازونيا. وفضلا عن ذلك، تم توفير الخدمات الصحية للأمهات والمواليد في بقية مناطق السكان الأصليين. وفي السلفادور، تعكف وزارة الصحة على تنفيذ برنامجا للتغطية الصحية المتنقلة لفائدة السكان الأصليين وسائر الفئات الضعيفة. ويقترح أيضا تنفيذ أنشطة صحية على مستوى المجتمعات المحلية لبحث العوامل الاجتماعية للصحة وتعزيز تدابير الوقاية من المرض.

١٠ - وعالجت بعض الدول أيضا[٦] التوصية بأن تقوم جميع الدول التي توجد فيها شعوب هو أصلية بمراجعة تشريعاتها وسياساتها وبرامجها وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وبرنامج عمل للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وفي بيرو ستقوم إدارة شؤون العلاقات بين الثقافات باستعراض المعايير الوطنية في بيرو من أجل اقتراح إصلاحات وطنية تشمل نهجا ثقافيا مشتركا يتمشى مع الالتزامات الدولية. وأدرجت دولة بوليفيا المتعددة القوميات كلا من الإعلان واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ في دستورها الجديد وفي الأحكام القانونية الأخرى المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

١١ - وأصدر المنتدى الدائم في دورته التاسعة توصيات محددة موجهة لحكومات دولة بوليفيا المتعددة القوميات خلال حوارها المتعمق بشأن حالة السكان الأصليين في منطقة تشاكو. واستند هذا الحوار إلى تقرير بعثة المنتدى الدائم التي أوفدها إلى دولة بوليفيا المتعددة

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٣٣.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٦٦.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٤٧.

القوميات (E/C.19/2010/6)، وإلى رد حكومة بوليفيا (انظر: الوثيقة (E/C.19/2010/12/Add.1)). وتناولت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في ردها الخطي ثلاث توصيات رئيسية. وتشير هذه التوصيات إلى تنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة بتحرير الذشعوب الأصلية التي تعيش في ظل العمل الشاق والعبودية؛ وعملية الإصلاح الزراعي القائمة على أسس العبودية؛ وتنفيذ السياسات المحددة في مجالي السكان والصحة في مجتمعات الشعوب الأصلية التي كانت خاضعة للعبودية[٧].

١٢ - وأفادت دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن السياسة العامة المتعلقة بصحة الأسرة والمجتمعات المحلية والمشتركة بين الثقافات قد تعززت مما مكن المسؤولين عن الصحة والموظفين الطبيين من القيام بجولة في منطقة تشاكو وتقديم الرعاية الطبية لعدد من السكان الأصليين من غواراني ووينايك يبلغ عددهم ٢٧١ ١٣ فردا. وفضلا عن ذلك تم دفع إعانات اجتماعية للنساء الحوامل والنساء اللاتي لهن أطفال دون سنتين من العمر ولكبار السن. وقام أمين المظالم بنشر معلومات تتعلق بقوانين الشعوب الأصلية في منطقة تشاكو، وجمع تقارير كما عالج انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٠ نفذت وزارة العمل والرفاه الاجتماعي برنامجين وطنيين للقضاء على عمالة الأطفال وعمل السخرة في منطقة تشاكو. وشمل البرنامجان عملية تفتيش للمزارع ووضع برامج لتلك المزارع التي تتطلب المزيد من التفتيشات المتعلقة بالعمل. وشملت أيضا وضع برامج تدريبية بشأن حقوق العمل والحقوق الاجتماعية وإنشاء نقابات عمالية وكذلك إنشاء لجنة تتكون من أرباب العمل والعمال والمسؤولين الحكوميين فتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن معايير العمل والمعاير الاجتماعية لصالح الشعوب الأصلية بمنطقة تشاكو.

١٣ - وامتثالا لأحكام الدستور المتعلقة بإطلاق سراح الأسر الحبيسة والقرارات المتعلقة بالإصلاح الزراعي، نفذت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات تدابير، عن طريق المحكمة الزراعية الوطنية، كما استردت الأراضي المهملة التي سخّر ملاكها السابقون الشعوب الأصلية للعمل فيها. ونفذت الحكومة، بالتعاون مع شعوب غواراني برنامجا لتوفير شهادات الميلاد وبطاقات الهوية للغواريين حتى يتمكنوا من الاستفادة من برمج الخدمات الاجتماعية الحكومية.

(٧) انظر: E/2010/43 - E/C.19/2010/15 ، الفقرات ٦٠ و ٦١ و ٦٣.

ثالثاً – الجهود التي تبذلها الحكومات في ما يتعلق بالشعوب الأصلية والأهداف الإنمائية للألفية

١٤ – أفادت **الولايات المتحدة** أنها بذلت مختلف الجهود في ما يتعلق بالشعوب الأصلية والأهداف الإنمائية للألفية. وأعطت إدارة أوباما الأولوية لتمويل إسكان الهنود وتعليمهم الذي دعم في الوقت نفسه القضاء على الفقر المدقع والجوع وتوفير التعليم الابتدائي للجميع. واستثمرت الولايات المتحدة أيضاً موارد كبيرة في مجال التحكم في حرائق الغابات وتحسين الموائل، ومكافحة التلوث والتدهور، وتقديم الدعم لموارد الطاقة المتجددة، وهي تسهم جميعها في تحقيق الاستدامة البيئية كجزء من هذه الأهداف.

١٥ – ويرد تنفيذ **إكوادور** لهذه الأهداف في وثيقة معنونة ''الأهداف الإنمائية للألفية، حالة الموقف في عام ٢٠٠٨: قوميات إكوادور وشعوبها الأصلية''. وتُحدد هذه الغايات المتوخاة القانون الأساسي المتعلق بالسيادة الغذائية الذي ينص على توفير غذاء آمن وملائم ثقافياً للمجتمعات والشعوب والأمم. ويكفل القانون الأساسي المتعلق بالتعليم العالي توفير التعليم العمومي المجاني، لا سيما للشعوب الأصلية. ويشمل أيضاً إصلاح المناهج التعليمية وبرامج المنح الدراسية لفائدة الشعوب الأصلية. ونفذت كذلك حملة قوية ضد التمييز بين الجنسين، مع التشديد بشكل خاص على الشعوب الأصلية، يرد عرضها المفصل في إطار الخطة المتعددة القوميات للقضاء على التمييز العنصري والإقصاء العرقي والثقافي.

١٦ – وفي **بوركينا فاسو**، يطبق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بدون تمييز على جميع الشعوب. إلا أن الحكومة بذلت جهوداً إضافية، سعياً وراء تحقيق تنمية متوازنة لجميع المناطق، لا سيما في المناطق التي تسقط فيها كميات غير متوقعة من الأمطار، من أجل تحسين الرعاية الصحية والتعليم وحصول الشعوب التي تقيم في تلك المناطق على مياه الشرب.

١٧ – وأفادت حكومة **بيرو** أنها تعهدت في عام ٢٠٠٠ بتحقيق الغايات المتوخاة من الأهداف الإنمائية للألفية واستحدثت سياسات وبرامج لرفع مستويات معيشة أفقر الفئات في البلد بما فيها الشعوب الأصلية. ويذكر التقرير المعنون حالة أطفال الشعوب الأصلية في بيرو الصادر في عام ٢٠١٠، والذي أعده كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمعهد الوطني للإحصاءات والمعلوماتية أن تغطية التأمين الصحي للشعوب الأصلية زادت وأن نسبة أطفال الشعوب الأصلية ومراهقيها الذين يشملهم التأمين الصحي باتت تفوق نسبة الأطفال من غير الشعوب الأصلية. وفي ما يتعلق بالأمومة المأمونة في مجتمعات الشعوب الأصلية، نفذت وزارة الصحة الرعاية أثناء الولادة والتكيف الثقافي في المرافق الصحية مما أدى إلى خفض الوفيات النفاسية.

١٨ - ووضعت حكومة **شيلي**، في الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة في شيلي، برنامجاً لتعزيز القدرات الوطنية من أجل منع نشوب النزاعات بين الثقافات وإدارتها. ومن العناصر الرئيسية المبيَّنة في استراتيجية هذا البرنامج قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ما يتعلق بالشعوب الأصلية. وشكلت هذه الأهداف جزءاً من الاستراتيجية الإنمائية التي اعتمدتها شيلي لتحسين نوعية الحياة والتغلب على الفقر وانعدام المساواة ومختلف أشكال التمييز والإقصاء. وأعدت الحكومة تقريرين وطنيين عن تحقيق هذه الأهداف. ويتناول التقرير الأول الأهداف المقترحة لشيلي في مجال النمو الاقتصادي وإعداد البرامج الاجتماعية، ويتناول التقرير الثاني الذي أعد في عام ٢٠٠٨ الإنجازات، ويقدم تحليلاً إقليمياً يكشف عن أوجه اللامساواة الإقليمية في تحقيق هذه الأهداف. وتقوم حكومة شيلي ومنظومة الأمم المتحدة حالياً بإعداد دراسة لتقييم حالة تنفيذ هذه الأهداف في ما يتعلق بالشعوب الأصلية والتنبؤ بما إذا كان من الممكن تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك تقليص الفجوات في مجال التنفيذ بين الشعوب الأصلية وغير الأصلية.

١٩ - وتؤيد **سويسرا** الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية والنهوض بها، والتي يرد بيانها في ورقتها التي توضح السياسة العامة: ''العمل السويسري من أجل الشعوب الأصلية'' (١٩٩٨) الصادرة عن وزارة الخارجية الاتحادية. وفي إطار هذه الوزارة، تضطلع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بمهمة القضاء على الفقر والنهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وتشمل الأنشطة التي تدعم الشعوب الأصلية بناء القدرات والمشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات الاجتماعية، والاستفادة من الخدمات العامة على غرار التعليم والرعاية الصحية، ومن الموارد الاقتصادية والطبيعية. وتقدم سويسرا الدعم للمشاريع من أجل الشعوب الأصلية في إطار البرامج القطرية التي تنفذها في بنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ومنطقة الساحل وأماكن أخرى، وكذلك الأنشطة التي تضطلع بها منظمات غير حكومية مقرها في جنيف على غرار مركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحوث والإعلام التي توفر التدريب للشعوب الأصلية وتدعم مشاركتها الفعالة في اجتماعات الأمم المتحدة. وقدمت سويسرا في تقريرها أمثلة على البرامج التي تنفذها لفائدة الشعوب الأصلية في بنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٢٠ - وتنفذ حكومة دولة **بوليفيا** المتعددة القوميات الأهداف الإنمائية للألفية من خلال خطتها الإنمائية الوطنية التي ترمي إلى القضاء على إقصاء الشعوب الأصلية والحد من أوجه اللامساواة والقضاء على الفقر المدقع والجوع. وفي مجال التعليم، استحدثت تدابير لتشجيع الطلاب من الشعوب الأصلية على البقاء في المدرسة بهدف الحد من نسب التسرب من التعليم والتغيب. وتحقق هذه التدابير نتائج في المناطق الريفية. وفي إطار مكافحة الفقر،

قام مكتب الخزانة بتحويل الأموال والموارد التي يديرها مجلس منظمات الشعوب الأصلية، وذلك للاستفادة منها في مشاريع ترمي إلى النهوض بمختلف مجتمعات الشعوب الأصلية وتيسير المشاريع الإنتاجية بهدف القضاء على الفقر.

٢١ - ولبحث تنفيذ هذه الأهداف، ذكرت حكومة **السلفادور** أنه من الضروري أولاً معالجة مسألة معاملة الشعوب الأصلية في الماضي بسبب أعمال الحكومات السابقة وإيجاد حل لها. وشمل ذلك الاعتراف بالشعوب الأصلية بحيث يمكن إدراجها في سياسات اجتماعية تعود على هذه الشعوب بالفائدة وتأسيس المؤتمر الوطني الأول للشعوب الأصلية الذي عقد سلسلة من الاجتماعات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مع منظمات الشعوب الأصلية وزعمائها، اعتذر خلالها الرئيس رسمياً للشعوب الأصلية عن سياسات الإهمال المتبعة في الماضي والتي واصلت الحكومات السابقة العمل بها.

رابعاً - استجابات الحكومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة

٢٢ - تنفذ **الولايات المتحدة** مبادرات كثيرة لمعالجة الشواغل التي أثارها زعماء قبائل الأمريكيين الأصليين، بما في ذلك المجالات التي تناولتها التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم. وتشمل العديد من هذه المبادرات مواصلة الأنشطة التي جرى تسليط الضوء عليها في التقرير المرحلي لمؤتمر الشعوب القبلية في البيت الأبيض الذي صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتنص قوانين اللامركزية في **بوركينا فاسو** على النقل الكامل للسلطات إلى المناطق والبلديات في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. وتقدم الحكومة الدعم أيضاً إلى مختلف السلطات المحلية لتنفيذ خططها الإنمائية من خلال تحويل الموارد المالية والبشرية إليها. ونتيجة لذلك، تنبثق الخيارات الإنمائية من الشعوب نفسها، بما فيها الشعوب الأصلية.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢٣ - اتخذت إدارة أوباما خطوات كثيرة، بالتنسيق مع القبائل المتضررة، لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب الأصلية في الولايات المتحدة في مجالات العمل والتدريب والإسكان والتعليم والوصول إلى شبكات الاتصال عريضة النطاق فائقة السرعة وتنمية الهياكل الأساسية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل وافية عن هذه المبادرات في تقرير الولايات المتحدة. وفي **إكوادور**، يمنح القانون المتعلق بالسيادة الغذائية الامتياز للشعوب الأصلية ويرمي إلى تعزيز إنتاج الأغذية الصحية. وفي **السلفادور**، تقوم وزارة الصحة حالياً بتنفيذ مشروعين لتحسين صحة الشعوب المستضعفة بما فيها الشعوب الأصلية. ويرمي المشروع

الأول إلى تحسين الاستفادة من برنامج الخدمات الصحية لمكافحة السل ويتمثل المشروع الثاني في برنامج التوعية بتغطية الخدمات الصحية. وترد تفاصيل وافية عن هذه المبادرات في تقرير السلفادور.

٢٤ - وأعدت حكومة **النيجر** استراتيجية لتعجيل وتيرة التنمية من أجل الحد من الفقر ونفذتها ونقحتها، بغرض تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الجوع الشديد والفقر المدقع. ووضعت عددا من السياسات القطاعية تشمل استراتيجية التنمية الريفية، والسياسة الوطنية للتعليم، والسياسة الوطنية المتعلقة بالشباب، والسياسة الوطنية المتعلقة بالقضايا الجنسانية.

٢٥ - وفي دولة **بوليفيا** المتعددة القوميات، توفر الحكومة الصناديق والموارد الإنمائية لمجتمعات الشعوب الأصلية والفلاحين التي يديرها مجلس يضم منظمات الشعوب الأصلية ومجتمعات الفلاحين والمجتمعات البوليفية المنحدرة من أصل أفريقي. وبوسع جميع هذه المجتمعات، سواء أكانت محلية أو إقليمية أو وطنية، أن تستفيد من هذه الصناديق من خلال اقتراح المشاريع في مجالات الإنتاج (الزراعات، والمصنوعات اليدوية، والسياحة المجتمعية، والعلف، والبذور، واستصلاح الأراضي، ونظم الري الصغيرة النطاق)؛ وبناء القدرات؛ والمشاريع الاجتماعية التي تهدف إلى إحياء المعارف القديمة وحمايتها. وهناك أيضاً برامج إنمائية أخرى للشعوب الأصلية تمولها مختلف البلديات.

٢٦ - وفي **بيرو**، أعدت إدارة شؤون العلاقات بين الثقافات السياسات والبرامج والمشاريع التي تعزز الاعتراف بالحق في التنوع الثقافي والمواطنة والإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة. ويجري حالياً إعداد خطط بمشاركة أفراد منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وممثلي الشعوب الأصلية لرسم سياسة وطنية بشأن إشراك جميع الثقافات والفئات الاجتماعية تشكل محور تركيز السياسات العامة الملزمة لجميع القطاعات الحكومية. وفضلاً عن ذلك، يقدم المعهد الوطني لتنمية شعوب جبال الأنديز وحوض الأمازون والشعوب البيروفية المنحدرة من أصل أفريقي بوضع برامج ومشاريع إنمائية تراعي هوية الشعوب الأصلية ويقترح هذه البرامج والمشاريع ويشارك فيها ويديرها. ويعزز هذا المعهد أيضاً بناء قدرات الشعوب الأصلية عن طريق التدريب، وينظم تنفيذ المشاريع والبرامج من أجل النهوض بالشعوب الأصلية والبيروفية المنحدرة من أصل أفريقي ويشرف عليها لتحقيق إشراك جميع الثقافات والفئات الاجتماعية، وتحسيناً لنوعية حياة الشعوب الأصلية.

٢٧ - وفي **شيلي**، تنفذ برامج على الصعيد الوطني للشعوب الأصلية تشمل صندوقاً لأراضي الشعوب الأصلية ومواردها المائية؛ وصندوقاً إنمائياً للشعوب الأصلية؛ وبرنامج

''الجذور'' (بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)؛ وبرامج للشعوب الأصلية في المعهد الوطني للتنمية الزراعية الذي يقدم الدعم للفلاحين من الشعوب الأصلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قام كل من حكومة شيلي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتصميم برنامج ''الجذور'' لتحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية لشعوب أيمارا وأتاكامينيو وكيتشوا ومابوتشي. ومن المقرر أن ينجز هذا المشروع في عام ٢٠١١.

٢٨ - ونفذت سويسرا مبادرات على مدى سنوات عديدة لتعزيز قدرة المؤسسات العامة على غرار برنامج تعزيز القدرات المؤسسية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، من أجل النهوض بحقوق شعوب الغواراني. ويمول هذا المشروع ثلاثة مكاتب إقليمية لتمكين شعوب الغواراني التي عاشت في ظل السخرة والعبودية، وذلك من أجل الاستفادة الكاملة من سندات ملكية الأرض ووضع سياسات وقوانين تحظر السخرة؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى برامج العدالة والتفاوض على أجور العمال الغواراني.

البيئة

٢٩ - **الولايات المتحدة** ملتزمة بحماية البيئة وتعترف بأن العديد من الشعوب الأصلية تعتمد على توافر بيئة صحية من أجل صيد الأسماك الكفافي والقنص وجمع الثمار. ومع أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد، تتخذ الولايات المتحدة حالياً عدداً من الخطوات للتنسيق مع القبائل المتضررة ومواجهة التحديات البيئية في مناطق الهنود وغيرها. ومن الأمثلة المحددة على ذلك، مبادرات على غرار ''إدارة حرائق الغابات وتحسين الموائل'' و ''التصدي للتلوث والتدهور'' و ''دعم موارد الطاقة المتجددة ومشاريع أخرى''. ويمكن الحصول على تفاصيل وافية عن هذه المبادرات في تقرير الولايات المتحدة. وفي **إكوادور**، تم عقد اجتماعات مع منظمات الشعوب الأصلية بشأن إدارة الأراضي والحقوق الجماعية وكذلك حلقات عمل للتوعية بشأن مفهوم الدولة المتعددة القوميات، والتعددية الثقافية، و ''خطة العيش الكريم''، امتثالاً للصكوك القانونية الوطنية والدولية. و ''خطة الحياة'' هي صك آخر أعد بمشاركة مباشرة من الشعوب الأصلية لبناء دولة إكوادور المتعددة القوميات والمتعددة الثقافات.

٣٠ - وكما ذكر أعلاه، تنص قوانين اللامركزية في **بوركينا فاسو** على النقل الكامل للسلطات إلى المناطق والبلديات في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. وفي **النيجر**، أسهم وضع السياسات الوطنية المتعلقة باستدامة البيئة وتنفيذها في حماية النباتات والحيوانات وحفظ الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض. وأفادت **السلفادور** أن بلدية ناهويتزالكو سنت أمراً في عام ٢٠١٠ يقضي بحماية الموارد الطبيعية. وتسعى الأنظمة إلى تعزيز تنمية مجتمعات الشعوب الأصلية في بلدية ناهويتزالكو من خلال حماية ثقافاتها

وأراضيها وأقاليمها، ومواردها الطبيعية المتجددة منها وغير المتجددة على حد سواء والحفاظ عليها. وفي **شيلي**، تشترط القوانين البيئية تقديم بيانات عن الآثار البيئية للمشاريع أو الأنشطة في المناطق التي أعيد فيها توطين المجتمعات أو طرأت فيها تغييرات كبيرة في نظم العيش والعادات، وعن الأنشطة القائمة قرب البلدات أو المناطق المحمية، ومواقع الحفظ، والمواقع الأنثروبولوجية والأثرية. ومن الواجب إجراء تقييمات للآثار البيئية من أجل حماية الشعوب الأصلية وأراضيها من أي تنمية ضارة.

٣١ - ومن الأهداف الرئيسية التي تسعى حكومة دولة **بوليفيا** المتعددة القوميات إلى تحقيقها إدارة البيئة التي شددت عليها السياسات العامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أقرت الجمعية المتعددة القوميات قانوناً عن ''حقوق الأرض الأم''. ويشمل هذا القانون مبادئ الوئام والخير العام وتجدد الأرض الأم واحترام حقوقها وصونها باعتبارها أساساً للعيش في وئام مع الطبيعة. وخلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقودة في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. دافعت دولة بوليفيا المتعددة القوميات أيضاً على اتفاق الشعوب[٨]، وهو وثيقة ختامية صادرة عن المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أُمّنا الأرض، المعقود في كوتشابامبا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتبين هذه الوثيقة الأحكام المتعلقة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وحماية حقوق الشعوب الأصلية. ونفذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات أيضاً سياسات بشأن حصول الشعوب الأصلية على المياه الآمنة، والصرف الصحي، ونظم الري صغيرة النطاق، والري في المناطق الريفية. ويؤكد دستور بوليفيا على الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان وينص على أنه لا ينبغي خصخصة المياه أو إخضاعها للترخيص والتسجيل. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، وعلى إثر مبادرة دولة بوليفيا المتعددة القوميات، اتخذت الجمعية العامة قراراً تاريخياً بشأن حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي (القرار ٦٤/٢٩٢). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قدمت وزارة البيئة والموارد المائية في دولة بوليفيا متعددة القوميات، في أعقاب مشاورات موسعة، مشروع قانون متعلق بالمياه إلى الجمعية المتعددة القوميات.

٣٢ - وفي **بيرو**، توجد دائرة وطنية للمناطق المحمية الطبيعية تابعة لوزارة البيئة تتولى الإشراف على تطبيق المعايير التقنية والإدارية لحفظ المناطق المحمية ووضعها والحفاظ على التنوع الإحيائي. وأحرزت بيرو أيضاً تقدماً في تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩

(٨) http://www.culturalsurvival.org/news/mexico/text-cancun-agreement-climate-change.

في ما يتعلق بإجراءات المشاورات بشأن الجوانب القانونية والتقنية لإنشاء المحميات المشتركة وإدارتها. وتشكل هذه المحميات المشتركة محميات طبيعية للشعوب الأصلية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتستخدمها على نحو مستدام. ووافقت وزارة البيئة أيضاً على وضع خطة وطنية لحفظ الثروة الحرجية ومقترح بشأن التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه في المناطق التي تقيم فيها الشعوب الأصلية.

الموافقة الحرّة المسبقة المستنيرة

٣٣ - إنّ الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتعزيز العلاقات على مستوى الحكومات مع القبائل تكتسي أهمية بالغة في تمكين الوكالات الحكومية من الحصول على ما يلزم من إفادات من زعماء القبائل قبل اتخاذ إجراءات تكون لها تأثير كبير على هذه القبائل. ولذلك فقد وقّع الرئيس أوباما في عام ٢٠٠٩[٩] على مذكرة رئاسية بشأن تنفيذ الأمر الرئاسي ١٣١٧٥- التّشاور والتنسيق مع حكومات قبائل الهنود وأعطى تعليماته لجميع الوكالات الاتحادية لكي تضع خطط عمل تنفّذ بها هذا الأمر.

٣٤ - وقد اعترفت الولايات المتحدة، وهي تمنح دعمها لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بأهمية أحكام هذا الإعلان المتعلقة بالموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، التي ترى فيها الولايات المتحدة دعوة لإجراء مشاورات هادفة مع زعماء القبائل قبل اتخاذ الإجراءات التي هي موضوع تلك المشاورات. وتعتزم الولايات المتحدة أن تواصل بحسن نية التشاور والتعاون مع القبائل المعترف بها من جانب الاتحاد، ومع سكان جزر هواي الأصليين حسب الاقتضاء، بشأن السياسات التي تؤثّر فيهم بصورة مباشرة وكبيرة، وأن تحسّن عمليات التعاون والتنسيق وفقا لقانون الولايات المتحدة الاتحادي وللدعوة التي وجهّها الرئيس أوباما من أجل تحسين تنفيذ الأمر التنفيذي ١٣١٧٥. ويرد في تقرير الولايات المتحدة المزيد من التفاصيل بهذا الشأن.

٣٥ - وفي **إكوادور**، تؤخذ الموافقة الحرّة المسبقة والمستنيرة في الحسبان لدى وضع السياسات العامة المتعلقة بحوار الثقافات ولدى التفاوض على تمكين الشعوب الأصلية من الموجات الإذاعية. وفي **بوركينا فاسو**، تندرج مسألة الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة ضمن أحكام قانون الحكومة المحلية الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويقرّ هذا القانون حق الحكومات المحلية في حرية إدارة وتسيير شؤونها من أجل تعزيز التنمية الشعبية وتوطيد الإدارة المحلية.

(٩) http://www.whitehouse.gov/the-press-office/memorandum-tribal-consultation-signed-president.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠١، قامت **سويسرا**، بطلب من حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات ووفقا لأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، بتنسيق عملية التشاور الأولى على المستوى الوطني حول تطوير القانون والعدالة. وجرت عملية التشاور وفق منهجية وُضعت بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وتعتزم سويسرا عرض هذه العملية والأساليب المستخدمة فيها على الدورة العاشرة للمنتدى الدائم. وكجزء من هذه العملية، سنّت دولة بوليفيا المتعددة القوميات قانونا بشأن إعمال حق التشاور بموجب دستور الدولة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. والحكومة ملزمة بإجراء عملية مشاورات حول التدابير التشريعية أو الإدارية ذات الصلة بالشعوب الأصلية.

٣٧ - وتنص المادة ٣٤ من قانون **شيلي** المتعلق بالشعوب الأصلية على القواعد العامة للمشاركة والتشاور عندما يكون على الإدارات الحكومية وهيئات الدولة التماس وجهات نظر الشعوب الأصلية لدى بحث الأمور المتعلقة بقضاياهم. وقد أصدرت شيلي المرسوم رقم ١٢٤ المنظِّم للمادة ٣٤ من قانون الشعوب الأصلية سعيا منها إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المادتين ٦ و ٧ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وينص هذا المرسوم على وجوب التشاور مع السكان الأصليين عبر منظماتهم ومجتمعاتهم ورابطاتهم التقليدية. ومن بين الهيئات المسؤولة عن عقد المشاورات ثمة الوزارات، والبلديات، ومحافظو الأقاليم، والقوات المسلحة، وقوات النظام العام والأمن.

٣٨ - والحكومة في **بيرو** ملزمة بضمان حقوق الشعوب الأصلية طبقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وللإعلان. فهذان الإطاران لا يعترفان بحقوق هذه الشعوب فحسب، بل أيضا بالحق في الاستشارة والحق في المشاركة الموسعة في العملية التشاورية. ومن أجل تعزيز عملية الحوار الجارية مع الشعوب الأصلية ورصدها، اعتمد برلمان بيرو في أيار/مايو ٢٠١٠ قانونا يقرّ حق هذه الشعوب في أن تُستَشار بخصوص التدابير التشريعية والإدارية. وعلاوة على ذلك، وضعت وزارة الطاقة والمناجم، بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، مشروع لائحة تنظيمية بشأن التشاور مع الشعوب الأصلية بشأن مسائل التعدين والطاقة. وتبيّن هذه اللائحة الإطار اللازم لإجراء المشاورات مع هذه الشعوب لدى التخطيط لأنشطة التعدين والطاقة التي يكون لها تأثير مباشر عليهم.

٣٩ - وفي **السلفادور**، صُمّم صندوق الاستمارات الاجتماعية لأغراض التنمية المحلية من أجل تشجيع البلديات على تعزيز وتوطيد اللامركزية والهيكلة الإقليمية. ويشمل الصندوق أيضا عنصرا خاصا بالشعوب الأصلية يحدّد التأثيرات والآثار المترتبة على هذه الشعوب

في البلديات. ومن أجل ضمان إجراء مشاورات مع الشعوب الأصلية خلال تنفيذ المشروع، يجري النظر في وضع إطار ملائم يعزّز إشراك هذه الشعوب والفئات الأخرى في كل مرحلة من مراحل المشروع. وبالمثل، ستشمل العملية خطة عمل تنص على تدابير لضمان حصول الشعوب الأصلية على القدر الكافي من المنافع الاجتماعية والاقتصادية، وتدابير لتعزيز قدرة الوكالات على تنفيذ المشروع. وعمدت وزارة الإدماج الاجتماعي، طبقا للولاية الموكلة إليها في القضاء على التمييز وتعزيز الإدماج الاجتماعي وبناء قدرات الشعوب الأصلية، إلى إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة هدفها الاستجابة بشكل إيجابي لمسألة إعمال حقوق هذه الشعوب. وفي هذا الإطار، أُوكِلت لفرقة العمل المعنية بالشعوب الأصلية مهمة الدخول في حوار مع هذه الشعوب ومع منظماتها من أجل ضمان أن تحظى جميع الأنشطة والبرامج والسياسات بموافقة الشعوب الأصلية نفسها.

رابعا – العراقيل التي تواجهها الحكومات في تنفيذ توصيات المنتدى الدائم

٤٠ - غيّرت **الولايات المتحدة** موقفها من الإعلان، مما أسفر عن زيادة وعي أوساط الوكالات الاتحادية بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال الشعوب الأصلية. ولهذا السبب، تعتقد الولايات المتحدة أنّه من السابق لأوانه حاليا إبداء التعليقات على العراقيل. وأفادت حكومة **إكوادور** بأنّه من الصعب الاستجابة لطلبات الشعوب الأصلية، وبأنّه على الرغم من وجود صيغ حوار مستمرة مع هذه الشعوب فإنّه ما تزال هناك عقبات سببها وجود انقسامات في صلب حركة الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، لا يوجد اتساق بين قيادة هذه الشعوب والزعماء المحليين نظرا بالأساس لغياب المعرفة بالمشاريع والعمليات الحكومية. وقد جعلت هذه المواقف المتضاربة من التنفيذ الكامل لتوصيات المنتدى الدائم أمرا صعبا. وفيما يتعلق **بدولة بوليفيا المتعددة القوميات**، كثيرا ما تعود أسباب صعوبات تنفيذ هذه التوصيات إلى رفضها من قبل بعض قطاعات المجتمع التي تميل إلى المحافظة فتعيق بذلك السياسات العامة التي من شأنها أن تفيد الشعوب الأصلية. وأفادت حكومة **شيلي** أنّ هناك فرصا هامة لتحسين السياسات المعنية بالشعوب الأصلية، وتوافقا شاملا في الرأي على وجوب تحسين الهياكل المؤسسية. وقالت شيلي إنّها تواجه قيودا مؤسسية في وضع برامج الخدمات لفائدة تنمية هذه الشعوب. فعلى سبيل المثال، توجد أنواع مختلفة من الحواجز المؤسسية التي تمنع أو تعيق وصول هذه الشعوب إلى الخدمات والبرامج التي تتيحها مختلف الإدارات والوزارات الحكومية. ويجري العمل على تناول البعض من تلك القضايا وترد التفاصيل في تقرير شيلي.

٤١ - وأفادت حكومة **بيرو** أنّ لديها قواعد محدّدة فيما يخص الشعوب الأصلية التي تعيش منعزلة، وأنّها تعترف بحق هذه الشعوب في العيش في محميات مشتركة وفي الحفاظ على عزلتها وحماية حقوقها وموائلها وظروفها التي تكفل لها بقاءها وسلامتها كشعوب. لكنّ تشتّت البعض من هذه الشعوب ووجودها في أماكن نائية يعني، في الوقت نفسه، أنّ حضور الدولة لتلبية احتياجاتها هو حضور محدود. وثمة حاجة أيضا إلى إيجاد صيغ محددة لتنفيذ توصيات المنتدى الدائم. فقد يساعد إنشاء مكتب نائب وزير شؤون العلاقات بين الثقافات على تحسين الأعمال التي تنفذها الدولة. غير أنّ جميع الموارد والقدرات، من جهة أخرى، لم تُطوَّر بالكامل عقب الأخذ باللامركزية التي شُرع فيها منذ بضع سنوات والتي نُقلت بموجبها عدة سلطات حكومية مركزية إلى الحكومات الإقليمية والمحلية. وهذا الأمر من شأنه أن يحدّ من تنفيذ التوصيات. غير أنّه من المهم الإشارة إلى أنّ الحكومة مدركة لهذه القيود.

سادسا - العوامل المساعدة على تنفيذ الحكومات لتوصيات المنتدى الدائم

٤٢ - كما سبقت الإشارة إلى ذلك، غيّرت **الولايات المتحدة** موقفها من الإعلان، مما أسفر عن زيادة وعي أوساط الوكالات الاتحادية بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال الشعوب الأصلية. ولهذا السبب، تعتقد الولايات المتحدة أنّه من السابق لأوانه التعليق الآن على السؤال الوارد أعلاه. وأشارت **بوركينا فاسو** إلى أنّ تنفيذ قوانينها في ما يتعلق باللامركزية وتدابيرها التنظيمية الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكافة الفئات الاجتماعية، ومنها الفئات التي تدّعي أنّها شعوب أصلية، هو من العوامل التي تساعد على تنفيذ توصيات المنتدى الدائم. أمّا **النيجر** فإنّها لم تشر بالتحديد إلى الشعوب الأصلية ولكنها ذكرت أنّه من المهم تحقيق الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية والالتزام الوطني لدى تنفيذ هذه التوصيات.

٤٣ - ولكي تُنفَّذ التوصيات، ترى حكومة **السلفادور** أنّه لا بدّ أولا من تناول مسألة معاملة السكان الأصليين من قبل الحكومات السابقة وإيجاد حلّ لها. وأفادت الحكومة أنّ وزير الإدماج الاجتماعي وقّع في تموز/يوليه ٢٠١٠ مع السجل الوطني للموارد الطبيعية ورابطة بلديات جمهورية السلفادور ومكتب المدعي العام على اتفاق يقضي بمنح الشعوب الأصلية حقّ استعادة أسمائها وهوياتها الأصلية التي حُرمت منها بسبب السياسات القمعية التي بدأ العمل بها في عام ١٩٣٢.

٤٤ - وأفادت حكومة **شيلي** أنها ملتزمة بتعزيز التّنوع الثقافي وثقافات الشعوب الأصلية وهوياتها؛ وبتنقيح وتحسين الأساليب السائدة والمتبعة في منح الأراضي؛ وبإعادة هيكلة المؤسسات القائمة؛ ومواصلة بناء عمليات استشارية فعالة تشارك فيها هذه الشعوب.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد الرئيس اجتماع مائدة مستديرة لإرساء وتوسيع الحوار مع الشعوب الأصلية ومنظماتها وذلك بغية تبديد الشواغل واستعادة الثقة بين الحكومة والشعوب الأصلية.

٤٥ - وأفادت حكومة **إكوادور** أنّ تعزيز المؤسسات هو العامل الحاسم في تيسير تنفيذ توصيات المنتدى الدائم. وأوضحت أنّ جزءا من هذه العملية يتضمّن سدّ الفجوة بين المجتمع المدني والدولة؛ والعمل الوثيق مع الشعوب الأصلية لتعزيز منظماتهم؛ ودعم وضع وتنفيذ خطط ومقترحات بشأن تعزيز القدرات التنظيمية وقدرات المجتمع المحلي، مع التركيز على العلاقات بين الثقافات وتعدد القوميات وعدم التمييز. ومن المهم إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات لتعمل كمنتديات حكومية دولية لجمع مقترحات الشعوب الأصلية والردّ عليها.

٤٦ - وأفادت حكومة **بيرو** أنّ تعزيز أهمية مسألة الشعوب الأصلية في جدول الأعمال الوطني وفي مختلف أجهزة الحكومة هو من العوامل المساعدة على تنفيذ توصيات المنتدى الدائم. وأوضحت أنّ ذلك يتطلب اهتماما خاصا وهو سيظلّ على سلم أولويات عام ٢٠١١. ومن العوامل المساعدة الأخرى إنشاء هيئة تنفيذية داخل مكتب نائب وزير شؤون العلاقات بين الثقافات، وهو ما سيمنح قضايا الشعوب الأصلية نفس مستوى الأهمية الذي تحظّى به الأولويات الحكومية الأخرى. وتم أيضا في قضايا مرفوعة أمام المحاكم الاعتراف بحق هذه الشعوب في أن تُستشار. وثمة عامل هام آخر يتمثل في إنشاء برلمان بيرو لهيئات تشريعية مكرّسة لقضايا الشعوب الأصلية، منها اللجنة المعنية بشعوب الأنديز والأمازون وسكان بيرو المنحدرين من أصول أفريقية وبالبيئة والإيكولوجيا. وأفادت الحكومة أنّ هذه الهيئات اعتمدت أُطُرًا للسياسة العامة تتيح تعقّب وتقييم المعايير ذات الصلة بحقوق الشعوب الأصلية، والحفاظ على البيئة وحفظ الموارد الطبيعية.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٧، ألقى إيفو مورالس رئيس دولة **بوليفيا** المتعددة القوميات كلمة أمام الدورة السابعة للمنتدى الدائم، مما ساعد على زيادة الترويج للإعلان وتنفيذه. واقترح الرئيس مورالس أيضا، خلال اجتماع القمة السابع عشر لرؤساء الدول الأمريكية الأيبيرية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في سانتياغو، أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرا عالميا عن الشعوب الأصلية. وتبعا لذلك، وافقت الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ على تنظيم المؤتمر الدولي بشأن الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٤. وبالمثل، قامت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بتيسير مشاركة زعماء منظمات الشعوب الأصلية في اجتماعات المنتدى الدائم وفي آلية الخبراء بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقامت السلطة التنفيذية، عبر مختلف الوزارات، بإقرار الإعلان واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ في المنشورات وحلقات العمل.

وبمساعدة من الصندوق الإنمائي للشعوب الأصلية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمت ترجمة الإعلان إلى لغات أيمارا والإسبانية وكيشوا وغواراني.

سابعا – قوانين و/أو سياسات معينة خاصة بمعالجة قضايا الشعوب الأصلية

٤٨ – لا يمكن تعداد جميع قوانين وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالشعوب الأصلية. غير أن بعض القوانين والسياسات المرجعية تشمل ما يلي:

- رسالة الرئيس نيكسون التي وجهها إلى مجلس النواب (الكونغرس) في عام ١٩٧٣، بشأن تقرير المصير للهنود الحمر
- قانون عام ١٩٧٤ المتعلق بتقرير المصير والمساعدة التعليمية للهنود الحمر وتعديلاته الابتكارية المتعددة، بما في ذلك النصوص المتعلقة بالحكم الذاتي
- قانون عام ١٩٩٠ المتعلق بحماية مقابر سكان أمريكا الأصليين وإعادة موروثاتهم الثقافية إلى مواطنها الأصلية
- الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٠٧ الذي أصدره الرئيس كلنتون في عام ١٩٩٦ بشأن الأماكن المقدسة للهنود الحمر
- الأمر التنفيذي رقم ١٣١٧٥ الذي أصدره الرئيس كلنتون في عام ٢٠٠٠ بشأن التشاور والتنسيق مع الحكومات القبلية للهنود الحمر
- التفويض الدائم لقانون تحسين الرعاية الصحية للهنود الحمر في عام ٢٠١٠
- قانون بسط القانون والنظام لعام ٢٠١٠

٤٩ – وتوجد في **إكوادور** عدة قوانين يمكن أن تؤثر على الشعوب الأصلية، وتشمل قانون المياه، وقانون التعدين، وقانون التعليم الثنائي اللغة المشترك بين الثقافات، وقانون الأمن الغذائي. ولا توجد في **بوركينا فاسو والنيجر** قوانين وسياسات محددة خاصة بالشعوب الأصلية على وجه التحديد. وعلى قرار ما ذكر آنفا، نفذت **السلفادور** إجراءات محددة تتصل بالشعوب الأصلية، تشمل اتفاقا جرى توقيعه في تموز/يوليه ٢٠١٠ بين وزير الإدماج الاجتماعي والسجل الوطني، ومؤسسة بلديات جمهورية السلفادور ومكتب النائب العام. ويمنح الاتفاق الشعوب الأصلية الحق في أن تتسجل بوصفها شعوب أصلية، وأن تستعيد أسماءها وممارستها الأصلية التي حرمت منها منذ عام ١٩٣٢.

٥٠ - وفي **بيرو**، تعترف قوانين كثيرة بأهمية ضمان حقوق الشعوب الأصلية. وليس في الإمكان تعدادها جميعا، لكن يمكن الاطلاع عليها في تقرير بيرو. وهي تشمل ما يلي:

- المرسوم القانوني المتعلق بالمجتمعات المحلية الأصلية والتنمية الزراعية لمنطقتي سيلفا وسيها دي سيلفا، لعام ١٩٧٨
- أنظمة القانون المتعلق بحماية الشعوب الأصلية في المناطق المعزولة، لعام ٢٠٠٦
- قانون حماية التنوع البيولوجي والمعارف الجماعية للشعوب الأصلية في بيرو، لعام ٢٠٠٤
- قانون إنشاء نظام حماية للمعارف الجماعية للشعوب الأصلية المستمدة من المصادر البيولوجية، لعام ٢٠٠٢
- قانون الاستثمار الخاص في مجال تنمية الأنشطة الاقتصادية في الإقليم الوطني وأراضي المجتمعات الريفية والأصلية، لعام ١٩٩٥

٥١ - واعتمدت **دولة بوليفيا المتعددة القوميات** في عام ٢٠١٠، خمسة قوانين أساسية لتعزيز هيكل الدولة وتعضيد حقوق الشعوب الأصلية وتوسيعها، وتشمل هذه القوانين ما يلي:

- القانون رقم ٢٧ للجمعية التشريعية المتعددة القوميات
- القانون رقم ٢٥ للجهاز القضائي
- القانون رقم ٢٦ للرقابة على النظام الانتخابي
- القانون رقم ١٨ للرقابة على الجهاز الانتخابي المتعدد القوميات
- القانون الإطاري رقم ٣١ المتعلق بالاستقلال الذاتي واللامركزية

٥٢ - وفي **شيلي**، تعترف قوانين كثيرة بأهمية ضمان حقوق الشعوب الأصلية. ولا يمكن تعداد جميع هذه القوانين، لكن يمكن الاطلاع عليها في تقرير شيلي. وهي تشمل ما يلي:

- المرسوم الأعلى رقم ١٠١ لوزارة التخطيط، المتعلق بتأسيس مجلس وزراء لشؤون الشعوب الأصلية، الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠
- المرسوم رقم ٩٧ للأمين العام لمكتب رئيس الجمهورية، المتعلق بتعيين وزير لتنسيق شؤون الشعوب الأصلية، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

- المرسوم رقم ٢٣٦ لوزارة الشؤون الخارجية، بشأن نشر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
- المرسوم رقم ٣٣٨ لوزارة الشؤون الخارجية، المتعلق بتأسيس برنامج دعم لإدارة المؤسسة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية، الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٥
- المرسوم رقم ٢٢٤ لوزارة التخطيط، المتعلق بالإعلان عن تكريس منطقة ''التو أندينو أريكا – باريناكوتا'' منطقة لتنمية الشعوب الأصلية، الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٥
- القانون رقم ١٩-٢٥٣ (قانون الشعوب الأصلية) المتعلق بإصدار أنظمة لحماية الشعوب الأصلية وترقيتها وتنميتها، وإنشاء مؤسسة وطنية لتنمية الشعوب الأصلية، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

ثامنا – المؤسسات الوطنية (الوزارات والهيئات ودواوين أمناء المظالم) المعنية بقضايا الشعوب الأصلية

٥٣ – جرت العادة على أن يمنح مجلس النواب في **الولايات المتحدة الأمريكية** سلطات واسعة لوزير الداخلية فيما يتعلق بشؤون الشعوب الأصلية، على النحو الذي تجسده القوانين التي يصدرها مجلس النواب، والتي تندرج في كثير من الأحيان تحت البند ٢٥ في مدونة تشريعات الولايات المتحدة. ومنحت في السنوات الأخيرة أيضا سلطات خاصة لهيئات أخرى في الجهاز التنفيذي للحكومة الاتحادية، وهي هيئات تمارس مسؤولياتها على الدوام بالتشاور مع وزير الداخلية. ويتولى تصريف الأعباء اليومية المتعلقة بشؤون الشعوب الأصلية في وزارة الداخلية، الوزير ووكيل الوزارة المعني بشؤون الهنود الحمر، وهما منصبان يعين من يشغلهما الرئيس بموافقة مجلس النواب. وعينت حكومة الرئيس أوباما مستشارا أقدم للسياسات المتعلقة بشؤون سكان أمريكا الأصليين، في إطار مجلس السياسات الداخلية التابع للبيت الأبيض. ويتولى المسؤول الذي يشغل ذلك المنصب تنسيق المسائل داخل البيت الأبيض وعلى نطاق الجهاز التنفيذي بأكمله في حكومة الولايات المتحدة. وتشغل المنصب الآن كيمبرلي تيهي.

٥٤ – وفي **بيرو**، تضطلع بالمسؤولية عن قضايا الشعوب الأصلية وزارة الثقافة، وعلى وجه التحديد مكتب نائب الوزير للشؤون المشتركة بين الثقافات، الذي يقترح الآليات ويعد السياسات التي تحول دون استبعاد الشعوب الأصلية أو تعرضها للتمييز، وفقا لاتفاقية منظمة

العمل الدولية رقم ١٦٩، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتوجد في هياكل حكومية أخرى وحدات مكرسة للعمل على حل المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية، بما في ذلك إدارة التعليم الريفي الثنائي اللغة المشترك بين الثقافات بوزارة التعليم، وشعبة التنمية الريفية التابعة لوزارة الزراعة؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة الطاقة والمناجم؛ ووزارة البيئة؛ ووزارة العمل؛ والمعهد الوطني للدفاع عن التنافس وحماية الملكية الفكرية؛ ومجلس الوزراء؛ وديوان أمين المظالم؛ ووزارة الشؤون الخارجية؛ ووزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية؛ واللجنة المعنية بالبيئة والنظام الإيكولوجي في مناطق شعوب الأنديز والأمازون وشعوب بيرو الأفريقية. ويمكن الحصول على تفاصيل إضافية عن هذه الوزارات في تقرير بيرو.

٥٥ - وتتولى المسؤولية عن الشعوب الأصلية في **السلفادور** ثلاث مؤسسات، هي أمانة الإدماج الاجتماعي، وأمانة الشؤون الثقافية (بمكتب رئيس الجمهورية) ووزارة الشؤون الخارجية. وفي **بوركينا فاسو**، تتولى وزارة تعزيز حقوق الإنسان المسؤولية عن تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الشعوب في البلد، بمن فيهم الذين يعتبرون أنفسهم شعوبا أصلية، بوصفها الوكالة الحكومية المختصة. وفي **إكوادور**، أنيطت المسؤولية عن شؤون الشعوب الأصلية بأمانة الحركات الشعبية والاجتماعية والمشاركة الجماهيرية، التي تعمل داخل إطار إدارة التفاعل الثقافي للشعوب.

٥٦ - وفي **شيلي**، تتمثل المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ السياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية في المؤسسة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية، التي أسست بموجب قانون الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٣، في إطار وزارة التخطيط. وتتولى التنسيق العام للسياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية الأمانة العامة لمكتب رئيس الجمهورية، بوصفها الجهة المسؤولة عن إعداد البرنامج التشريعي للحكومة. وتبذل أيضا جهود ترمي إلى تعميم السياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية من خلال إنشاء وحدات معنية بشؤون الشعوب الأصلية في جميع الوزارات، وفي إدارة الشرطة. وفي عام ٢٠١٠، أسس مجلس للوزراء المعنيين بشؤون الشعوب الأصلية، لتقديم المشورة إلى رئيس الجمهورية بشأن رسم السياسات العامة المتعلقة بالشعوب الأصلية وتنسيقها. ويمكن الحصول على تفاصيل أوفى في تقرير شيلي.

تاسعا - البرامج الرسمية أو المخصصة المتعلقة ببناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في مجال قضايا الشعوب الأصلية

٥٧ - قدم عدد من البلدان معلومات عن برامج لتدريب المسؤولين الحكوميين في مجال قضايا الشعوب الأصلية. وفي **الولايات المتحدة الأمريكية**، يوجد عدد من الوكالات الحكومية الاتحادية التي تنظم دورات تدريبية لمسؤولي الحكومة الاتحادية، فيما يختص بالقوانين

والسياسات المتعلقة بالهنود الحمر. ومن أمثلة الدورات المشتركة بين الوكالات، دورة جرى إعدادها أثناء فترة الحكومة السابقة، بعنوان ''العمل بفعالية مع الحكومات القبلية''[١٠] وأبلغت حكومة **إكوادور** عن توقيعها اتفاقات مع الجامعات لتدريب المسؤولين في مجال شؤون الشعوب الأصلية. وفي **السلفادور**، تنظم وزارة الإدماج الاجتماعي حلقات عمل عن شؤون الشعوب الأصلية لموظفي الخدمة المدنية. ونفذت في **شيلي** أيضا أنشطة عديدة لتدريب المسؤولين في الحكومات والبلديات في مجال قضايا الشعوب الأصلية، علاوة على حلقات عمل لمديري الوحدات والمسؤولين في وزارات الأقاليم المعنية بشؤون الشعوب الأصلية، من أجل استعراض وتعزيز إدماج الشعوب الأصلية في السياسات والبرامج العامة. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل في التقرير المقدم من حكومة شيلي، وفي بيرو، أبرم المعهد الوطني لتنمية شعوب الأنديز والأمازون وشعوب بيرو الأفريقية اتفاقات مع الجامعات لتدريب المسؤولين الحكوميين في مجال السياسات العامة والشؤون المشتركة بين الثقافات. وعقدت أيضا حلقات عمل مع المسؤولين في المدارس، من أجل ترقية القيم المتعلقة بالفرص المتساوية والتسامح، والقضاء على الوصمة المرتبطة بالشعوب الأصلية والتحامل عليها في بيرو.

عاشرا - الترويج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية و/أو تنفيذه

٥٨ - تشرح الوثيقة المعنونة ''الإعلان عن دعم الولايات المتحدة لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: مبادرات لتعزيز العلاقة بين الحكومات وتحسين حياة الشعوب الأصلية'' الدعم الذي تقدمه **الولايات المتحدة** للإعلان[١١]. وفي **إكوادور**، يرحب الدستور بالإعلان وباتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، فضلا عن القوانين الأخرى المتعلقة بنظم العدالة المدنية ونظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية. ويستهدف الغرض ٨ في ''الخطة الوطنية للعيش الهنيء'' الشعوب الأصلية وغيرها من القوميات الأخرى، علاوة على تحقيق الرفاه في الحياة (sumac kawsay).

٥٩ - وأيدت **بوركينا فاسو** اعتماد الإعلان في الجمعية العامة، في عام ٢٠٠٧. ويبين حضورها أعمال المنتدى الدائم لأول مرة في عام ٢٠١٠، رغبتها المعلنة في زيادة معرفتها بحقوق الشعوب الأصلية. وصوتت حكومة **السلفادور** لصالح الإعلان في دورة الجمعية

(١٠) انظر الموقع الشبكي: http://tribal.golearnportal.org.

(١١) انظر الموقع الشبكي: http://www.state.gov/documents/organization/153223.pdf.

العامة، في عام ٢٠٠٧، الشيء الذي يدل بوضوح على استعدادها للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية. ومن المقرر أن تعقد وزارة الإدماج الاجتماعي، في مطلع عام ٢٠١١، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منتدى للترويج للإعلان يشارك فيه المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن طريق الفيديو. وفي **دولة بوليفيا المتعددة القوميات**، صار الإعلان جزءا من الهيكل القانوني للدولة، في عام ٢٠٠٧، وأدمج في الدستور الجديد الذي بدأ نفاذه في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٦٠ - وفي **بيرو**، يتمثل جانب من أعمال مكتب نائب الوزير للشؤون المشتركة بين الثقافات، في إطار وزارة الثقافة، في تعزيز وضمان المساواة الاجتماعية واحترام حقوق الشعوب الأصلية في البلد، وفقا لأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والإعلان. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة المعنية بالبيئة والنظام الإيكولوجي في مناطق شعوب الأنديز والأمازون وشعوب بيرو الأفريقية، على تعزيز مبادرات تتعلق بكفالة التنفيذ الكامل للإعلان.

٦١ - وأيدت حكومة **شيلي** اعتماد الإعلان، في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتعمل شيلي، منذ عام ٢٠٠٩، على إعداد مشروع مشترك مع منظومة الأمم المتحدة، بشأن تعزيز القدرات الوطنية من أجل منع النزاعات بين الثقافات في البلد. وإدارتها، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، بالاستناد إلى الإعلان. وتشارك في البرامج وكالات تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة العمل الدولية، التي تتعاون في العمل مع حكومة شيلي على تنفيذ اتفاقية المنظمة رقم ١٦٩. وتعمل شيلي على تنفيذ الاتفاقية ونشرها في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الحقوق الدولية للشعوب الأصلية.